حتى يخبره عالم انه مجمع عليه او في اعتقاد الفاعل ويكفي ان ينكر
مختلفا فيه حتى يعلم من الفاعل انه حال ارتكابه معتقد لتحريمه
اما من ارتكب ما يرى اباحته تقليدا لمجتهد فلا يجوز الانكار عليه لكن
لو ندب للخروج من الخلاف برفق فلا بأس والكلام في غير المحتسب
اما هو فينكر وجوبا على من احل شيئا من الشعائر الظاهرة ولو سنة
كصلاة العيد والاذان ويلزمه الامر بها وليس لاحد المحتسب
والمحتسب ان فات تداركها كالقتل والزنا والا فلا ولو توقف
الانكار على الرفع للسلطان لم يجب لما فيه من هتك العرض
وتغرم المال قاله بعضهم وله احتمال بوجوبه اذا لم يترتب عليه
وهو الاوجه وكلام الروضة وغيرها صريح فيه وظاهره وجوب
الرفع ولو مع الهتك وتغريم المال لكن قال السبكي البصري الذي
يتجه ان ينظر الى مفسدة ذلك المنكر ومفسدة اخذ المال ويقيد
اطلاقهم اذ في اطلاق الاخذ به ما يؤدي الى مفاسد لا تلتئم بحال
الشريعة انتهى ومثل المتأبي من القسمين بتوليه والحرف كالحائك
والنجارة والحياكة ونحو ذلك مما يتأتى به المعاش لتوقف قيام
الدين على قيام الدنيا فلو تمالأ الناس على تركها المؤدي لتركها
هو قياس قرض الكفاية والحرف جمع حرفة بالكسر
الصناعة يرتزق منها وكل ما استعين الانسان به وضري
بسمي صنعة وحرفة لان يحترف بهما وحرف لعياله كسب
قاله في القاموس ومنه يعلم ترادف الحرف والصنايع فعطف
احدهما على الاخر في كلام بعضهم من عطف التفسير وجميع
ما مر في ثاني فسمي العلم من كل ما تدعو اليه ضرورة

المسلمين وغيرذلك كاحياء الكعبة كل سنة بالحج والعمرة وجواب سلام
عام جماعة وصلاة جنازة وجهاد والمندوب اسم مفعول من
ندبته الى كذا حثثته عليه ويرادفه المسنون والمستحب
والنفل والتطوع والطاعة والقربة وتارة ولى والرغيبة
فيه والحسن والترادف بين هذه الاسماء هو الذي جرى عليه
جمهور الاصوليين واكثر ائمتنا الشافعية وقال القاضي
حسين من الشافعية التسمية ما واظب عليها النبي صلى الله عليه وسلم
والمستحب ما فعله مرة ومرتين والتطوع ما انشاه الانسان من
باختياره ولم يتعرض للنفل لعمومها للاقسام الثلاثة
وهو ما ثاب فاعله خرج الحرام والمكروه والمباح ولا عاقب تاركه
خرج الواجب فيما هذا المتعريف غير مانع لتسمية الصلوة الصبي
فانها تقتضي اثابة عليها ولا يعاقب بتركها واجيب بان اقتضاءها
للاثابة ليس لكونها مندوبة منه بل للترغيب في الصلاة لتعتادها
فلا يتركها بعد بلوغه ان شاء الله ومنه اي ومن المندوب مندوب
عينا كالوتر وصلاة العيد ومندوب على الكفاية اذا قام به
البعض سقط الطلب عن الباقين وذلك كالاذان والاقامة
والاضحية والتسمية عند الاكل فالكاف في كلامه للتنظير لا
للتشبيه والفرق بينهما انكا في التنظير يكون المنظر به مساويا بخلاف
كاف التشبيه فقد يكون اعلا وكابتداء السلام عند الاقبال او
الانصراف على مسلم ليس بفاسق ولا مبتدع من جماعة لخبر ابي داود
ولم يضعفه يجزي عن الجماعة اذا مروا ان يسلم احدهم ويجزي عن
الجلوس ان يرد احدهم فيه يسقط الفرض عن الباقين اما من
لواحد فسنة وفي خبر ابي داود بالماء حسن ان اولى الناس
بالله من بدأهم بالسلام ٥ واما الذي في المحرم ابتداء بالسلام